مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، وقد حاولت الدراسة مناقشة موضوعها من خلال طرح سيناريوهين، وهما: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وسيناريو حل الدولتين، واستخدمت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، كما اعتمدت أيضًا على المدخل التاريخي والمدخل الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ خيار الدولة الواحدة "ثنائية القومية" سيواجه معارضة من أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين، فمن الصعوبة تصور أنْ يعيشوا في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين منعدمة، ولا رغبة لديهما بمشاركة المصير الواحد، وقد تثبت النزاعات الانفصالية عند الطرفين قوتها عند حصول أي أزمة سياسية؛ مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأنَّ الحل يكمن في خيار حل الدولتين.

Abstract:

The study aimed to know the future scenarios related to the Palestinian political system, The study attempted to discuss the subject through the introduction of two scenarios, They are: One State solution scenario "Bi-nationalism", And the two-state solution scenario, The study used the inductive method and the deductive approach, And it also relied on the historical approach and the analytical descriptive approach, The study concluded that the one-state option "Bi-nationalism", would face opposition from the majority of Israelis and Palestinians, Because it is difficult to imagine living in one state, And that trust between the two parties is non-existent, And they have no desire to share one destiny, And separatist conflicts between the two parties could be strong when a political crisis occurs, Which will eventually lead to secession, And that the solution is the option of a two-state solution.

المقدمة:

يتوقف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني على طبيعة التطورات الجارية في الساحة الداخلية والخارجية التي تحيط بالقضية الفلسطينية؛ فالنظام السياسي هو انعكاس للأوضاع القائمة في أي مجتمع؛ فكلّما كانت الحياة السياسة في مجتمع ما حياة صحية وحقيقة ينعكس ذلك على النظام السياسي بكل مؤسساته التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وتناقش هذه الدراسة موضوعها، من خلال المواد من خلال استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ضمن أحد السيناريوهين اللتين تستشرفهما الدراسة، وهما: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وسيناريو حل الدولتين.

مشكلة الدراسة:

عملت اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ١٣ ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣م على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وذلك لأول مرة، مما عمل على انتقال النظام السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية من خارج فلسطين، إلى داخل فلسطين عبر السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد كان من المفترض أن تتم المفاوضات النهائية في ٤ أيار/ مايو عام ١٩٩٩م، للتفاوض حول التسوية السياسية النهائية للقضية الفلسطينية، واقامة نظام سياسي ضمن دولة فلسطينية مستقلة على حدود ٤ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، ولكن التعنت الاسرائيلي حول هذه المفاوضات النهائية حالت دون إقامة دولة فلسطينية ونظام سياسي فلسطيني كباقي الدول المستقلة.

ومما سبق؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للنظام السياسي الفلسطيني؟

وسيتم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي للدراسة من خلال استشراف سيناريوهين، اللذان يتمثلان في السيناريو الأول وهو: سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، والسيناريو الثاني وهو: سيناريو حل الدولتين.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ وهي كالآتي:

١. استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني.
٢. التعرف على سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".
٣. توضيح الفرق بين الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية.
٤. ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لخيار حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية".
٥. بيان مدى تحقيق نجاح خيار الدولة الواحدة (ثنائية القومية).
٦. تقديم قراءة علمية لخيار حل الدولتين.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

١. تكمن أهمية الدراسة أولًا في الموضوع الذي تعرَّض له الباحث بالدراسة، من حيث ملامسته لقضية حساسة ترتبط بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني.
٢. لهذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة وان موضوع الدراسة مرتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

راعى الباحث التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية للمنهجين الاستقرائي والاستنباطي اللذين استعان بهما الباحث في دراسته، كما استند الباحث إلى منهجية مركبة تقوم على المزاوجة بين مداخل نظرية عدة، وهي: المدخل التاريخي، والمدخل الوصفي التحليلي.

السيناريو الأول: حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"

يعبِّر سيناريو حل الدولة الواحدة عن تسوية للصراع على أساس إيجاد نظام سياسي واحد للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، على كامل أرض فلسطين، ويحمل هذا الطرح عمومًا نموذجين مختلفين، يقوم النموذج الأول على أساس فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، فيما يقوم النموذج الثاني على أساس فكرة الدولة ثنائية القومية، في سياقات الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خاصة، فإنَّ الكثير من المحددات

كانت قد استنبطت من تجارب أخرى مطبقة حول العالم؛ كسويسرا وبلجيكا وجنوب أفريقيا.

ولتوضيح هذا السيناريو، سيتم عرض الفرق بين حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، وردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لسيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وأخيرًا مدى تحقيق نجاح هذا السيناريو.

أولًا: الدولة الفلسطينية الديمقراطية والدولة ثنائية القومية

هناك ثلاثة مفاهيم ارتبطت بتطور الوعي الوطني الفلسطيني المتعلق بالدولة، وهم؛ الدولة، والنظام السياسي الفلسطيني، والدولة والشرعية الدولية ثم الدولة والشرعية السياسية، وقد كانت فكرة الدولة الفلسطينية تاريخيًا فكرة غامضة وغير محددة المعالم في الفكر السياسي الفلسطيني، فمنذ انطلاقة حركة فتح، قبل وبعد دخولها منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن هناك حديث عن دولة فلسطينية حتّى في الميثاق الوطني للمنظمة، حيث لم يوجد حديث عن دولة بل حديث عن تحرير فلسطيني، وكانت فكرةُ الدولة فكرةً مؤجلةً بعد تحقيق التحرير، وبعد ذلك أتت الخطوة التالية حين طَرحت حركة فتح فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العَلمانية وثبتت في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧١م، وتمَّ حينها الحديث لأول مرة عن الدولة الفلسطينية العَلمانية التي يتعايش فيها اليهودي والمسلم والمسيحي، والتي رفضت ليست من قبل إسرائيل فقط لكنها رفضت من بعض القوى الفلسطينية ذات التوجهات القومية[١].

استطاع العربُ الفلسطينيون واليهود الإسرائيليون تغييرَ فكرهم، من خلال وصول جزء منهم إلى قناعة العيش في بلد واحد مشترك، خاصة وأنَّ الفلسطينيين، ومنذ إنشاء الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧م، وحتّى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانوا ينادون بدولة ديمقراطية واحدة[٢].

حاول مؤيدو حل الدولة الواحدة معالجة المشكلة عن طريق تقديم بنيتين سياسيتين للدولة تمثَّلت بالدولة الفلسطينية الديمقراطية العَلمانية، والدولة ثنائية القومية، وتقوم البنية القائمة عن الحل الأول (الدولة الفلسطينية الديمقراطية) بإعطاء

الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، وتترك قضية الحقوق الجماعية للترتيبات الدستورية المحددة، والتي تعمل على حمايتها.

أما الثانية (الدولة ثنائية القومية) فهي تقوم على دولة واحدة تشابه النموذج البلجيكي- السويسري، بحيث تقوم على نظام الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية، والتي تعمل على حماية الثقافة والمؤسسات السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، ومنحهم حق الحكم الذاتي المحلي ضمن دولة ديمقراطية ثنائية القومية، وهذا يعني ضمنًا أنَّ كلًا من الجماعتين القوميتين سيكون لها حكومتها المحلية، وفرضها للضرائب المحلية، وقدرة التحكم بالشرطة المحلية، والتحدث بلغة واحدة، كما ستقوم هاتان المجموعتان بتشكيل حكومة تمثيلية فدرالية تعمل على إدارة السياسات الخارجية وسياسات الدفاع[٣].

يختلف حل الدولة ثنائية القومية عن حل الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي طرحتها حركة فتح عام ١٩٦٨م إثر هزيمة عام ١٩٦٧م[٤]، والتي تقوم بالأساس على نفي صيغة الدولة اليهودية عن إسرائيل، وعدم الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية، وهي تعني اندماج اليهود والعرب في دولة واحدة تكون لجميع مواطنيها، بغض النظر عن أي من الاختلافات التي تعود للدين أو العرق أو القومية، وهي تتأسس على أساس الفرد، ويُعتبرُ جميعُ أفرادها متساويين في الحقوق والواجبات، ومتساوين –أيضًا- أمام القانون، من خلال دولة تضمن المساواة والحرية الشخصية والاندماج الاجتماعي والثقافات المتعددة[٥]، فهم جميع من يعيش اليوم فيها، مضافًا إليهم اللاجئين الفلسطينيين الذين من حقهم العودة إلى قُراهم ومُدنهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨م[٦].

فهذا الحل يدعو إلى إقامة دولة واحدة ديمقراطية وعلمانية، حدودها كامل فلسطين التاريخية، ويعتبر هذا الشكل من الدولة من أرقى أشكال النُّظم السياسية للدول، مع التأكيد على المسألة الإنسانية بشأن اليهود في أرض فلسطين المحتلة؛ بهدف مواجهة الدعاية الإسرائيلية عن مصير يهود إسرائيل إنْ انتصر العرب عليها وأنهوا وجودها كدولة.

في حين حل الدولة ثنائية القومية يقوم على رؤية مختلفة تمامًا، إذ تقرُّ ضمنيًا بوجود جماعتين مختلفتين قوميًا واثنيًا، يمكن أنْ تتعايشان معًا ولكن دون أنْ تكون هويتهما هي نفسها الحالية، بقدر ما سيكون هناك تأثير متبادل بين الهويتين دون أنْ يتخليا عن عناصرهما الأولى، بحيث تتبدل الهويتان في حقل اجتماعي جديد مرجعيته المواطنة والمساواة والاعتراف المتبادل، وهذا خيار ليس من السهولة تحقيقه، لكن يبقى أحد السيناريوهات التي أخذ يطرحه بعض المثقفين والأكاديميين والمفكرين الفلسطينيين والإسرائيليين(٧).

وقد ظهرت أصوات مؤخرًا تدعو إلى تبني مطلب الدولة ثنائية القومية؛ لتعذر حل الدولتين، وخصوصًا باستمرار إسرائيل في خلق حقائق على الأرض، واستمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي(٨)، حيث يدعو حل الدولة ثنائية القومية إلى إقامة دولة اتّحادية على جميع أراضي فلسطين التاريخية، على أساس المساواة السياسية التامة بين اليهود والفلسطينيين، يمارس كلٌ منهما تقرير المصير والحكم الذاتي الكاملين في معظم جوانب الحياة المجتمعية، وبعد تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتم إقرار الهجرة المستقبلية لليهود والفلسطينيين على نحو مشترك وبالتساوي بين المجتمَعين القوميين، حيث يتم توزيع معظم الموارد، ومنها الأراضي، وفقًا لمبادئ النسبة والحاجة، ويتم تحويل الدولة إلى دولة لا مركزية جغرافيًا، وتكون القدس عاصمة مفتوحة ومتصلة ومشتركة(٩).

ويُعدُّ حل الدولة ثنائية القومية حلًا وسطيًا بين الانفصال والاندماج، بعدما بات من الواضح صعوبة تحقيق الانفصال بين الطرفين من خلال رؤية حل الدولتين، ويمكن القول بأنَّ الفلسطينيين بقواهم الحالية غير قادرين على حسم المسألة وإلحاق الهزيمة بإسرائيل، كما لا يمكن لإسرائيل أنْ تبقى قوة احتلال للأبد، إضافة إلى أنَّ الواقع الديمغرافي المتداخل والمصالح الاقتصادية والتجارية وغيرها تفرض صيغة الدولة الواحدة بدلًا من الانفصال(١٠).

ثانيًا: ردود الفعل الإسرائيلية والفلسطينية لخيار حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"

اختفى حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية" من الأجندة اليهودية الصهيونية، في إثر الانتصار الواضح والحاسم لنهج **"دافيد بن غوريون"** الانفصالي، الخاص بدولة مستقلة لليهود، ثم ظهر حل الدولة الواحدة مجددًا بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ستينات القرن العشرين، وتبيَّن فيما بعد أنَّ منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة الدولة الواحدة لمصلحة حل الدولتين، وذلك في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨م، وبصورة أوضح في اتفاقية أوسلو، وعليه؛ فإنَّ الفلسطينيين أخذوا يتبنون فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، وبهذا الاعتبار، فإنَّ هذه الفكرة تشبه اتفاقية أوسلو، حيث كونها تُمثل اعترافًا واضحًا من جانب الفلسطينيين بالوجه القومي للوجود اليهودي في فلسطين، إلّا أنَّها وهنا الفارق بينها وبين اتفاقية أوسلو، ترفض حل الدولتين[١١].

شهدت الفترة التي أعقبت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، ظهورًا مجددًا لفكرة الدولة الواحدة في الجانب الإسرائيلي قادها مفكرون وكتّاب إسرائيليون مثل: "ميرون بن بنفينستي" و "حاييم هنغبي" الذين باتوا ينظرون للدولة الواحدة كبديل بدأ يفرض نفسه على الواقع الإسرائيلي الفلسطيني، وفي مقال مطول نشره "بنفينستي" في نهاية عام ٢٠٠٩م، عاد وأكّد على ضرورة تبني خيار الدولة الواحدة؛ لأنَّه الحل الأكثر واقعية لحل الصراع بين الجانبين، إلّا أنَّه بعد خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان وقَبوله بشكل مبدئي لحل الدولتين؛ بمعنى إعطاء سيادة فلسطينية على أجزاء من (أرض إسرائيل)، طرأت تحولات داخل اليمين الإسرائيلي الذي بدأت تيارات في داخله تتحدث عن الدولة ثنائية القومية، ولكن من خلال الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وتتلخص أفكار اليمين الإسرائيلي في ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، وإعطاء الجنسية والمواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في إطار الدولة اليهودية[١٢].

أما عضو الكنيست السابق "عزمي بشارة"، فيدعو إلى دولة ثنائية القومية، فهو يرى أنْ يشكل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فلسطينيي عام ١٩٤٨م، كيانًا سياسيًا واحدًا، ضمن كيان سياسي أكبر ثنائي القومية، فيه كيان سياسي يهودي وكيان سياسي عربي، يشكلان معًا كيانًا يهوديًا عربيًا ذا برلمانين من جهة وبرلمان مشترك من جهة أخرى، ويضيف قائلًا: "أنا لا أتحدث هنا عن دولة ديمقراطية عَلمانية، وإنَّما عن دولة ثنائية القومية؛ أي: عن نظام شبه فيدرالي يقوم بين كيانين قوميين"(١٣).

ويرتكز الاعتراض الإسرائيلي على فكرة الدولة ثنائية القومية على الرغبة في إبقاء إسرائيل دولة لكل اليهود في أي مكان من العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها، أي أنَّ اليهود لهم وحدهم الحق في العودة لإسرائيل، في حين لا حقَّ للفلسطينيين في العودة؛ لأنَّ من شأن ذلك أنْ يهدد غلبة اليهود الديمغرافية(١٤).

في حين يرى "عمرو موسى" بأنَّه: "ومع تراجع احتمالات تحقيق حل الدولتين بدأت فكرة حل الدولة الواحدة تحظى بمزيد من الاهتمام، وذلك بفعل التغيرات الجغرافية؛ لأنَّ التغييرات الجغرافية والسكانية التي تجري في الأراضي المحتلة تجعل من الصعب إقامة دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإذا كانت المستوطنات قد انتشرت بالأرض الفلسطينية، فأين سنقيم الدولة؟، وبالتالي؛ يتم تسويق السراب لنا لنصل في لحظة ما محددة نجد أنَّه لا فائدة وليس هناك دولة، إذن؛ أصبح الآن في تفكير الكثيرين أنَّه يجب دراسة بدائل لهذا الموضوع، وأول بديل هو حل الدولة الواحدة التي يكون فيها كل المواطنين على قدمِ المساواة"(١٥).

وللمرة الأولى منذ عام ١٩٨٨م، تناقش منظمة التحرير الفلسطينية إمكانية البحث عن خيارات بديلة، من ضمنها حل الدولة الواحدة، حيث قال "مصطفى البرغوثي" عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنَّ: "هذا السيناريو مطروح بقوة"، ويرى فلسطينيون أنَّ حل الدولة الواحدة الذي يتمتع فيه اليهود والفلسطينيون بحقوق متساوية، هو الشيء الوحيد الممكن، وسيكون للفلسطينيين سلطة سياسية تتناسب مع تعدادهم، وبالنظر إلى التزايد السكاني فلن يمرّ زمن طويل قبل أنْ

يصبحوا هم الأغلبية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى نهاية المشروع الصهيوني، لكن هذه النتيجة غير مقبولة من قبل اليمين الإسرائيلي، الذي يضغط من أجل ضم الأراضي التي توجد عليها مستوطنات يهودية في الضفة الغربية، بينما يتم إبقاء الفلسطينيين في الأراضي التي يعيشون فيها(١٦).

إنَّ جاذبية حل الدولة الواحدة، سواء كانت واحدة لشعبين أو دولة ديمقراطية عَلمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد، يحل الكثير من المشاكل؛ اللاجئين والقدس والجدار، والحدود والديمقراطية، والتعايش والمساواة في الحقوق؛ لأنَّه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، والمخاطر أنَّ علاقات القوة ليست لصالح الدولة الفلسطينية، ما لم يعتبر مرحلة انتقالية لدولة ثنائية القومية، والصعوبة الرئيسية تكمن في حل الدولة الإسرائيلية باعتبارها الأيديولوجية الاحتلالية، وإصرارها على وضع تصور للدولة اليهودية بوصفها دولة يهودية، وليس الدين أو جانبًا من جوانب الثقافة(١٧).

ثالثًا: مدى تحقيق نجاح خيار الدولة الواحدة (ثنائية القومية)

مما لا شكَّ فيه أنَّ بناء دولة ثنائية القومية في فلسطين يوفر لكل من الجماعتين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية، خصائصَ ومزايا لا تتوفر في حل الدولتين القائمة على كيانين سياسيين منفصلين (إسرائيل وفلسطين)، فالحل القائم على وجود دولتين منفصلتين هو حل متخبط، وغير مستقر تتجاذبه عوامل المد والجزر، ويقدِّم عرضُ دولةٍ فلسطينية مستقلة للإسرائيليين حلًا لِمَا يطلقون عليه الحاجات الأمنية، من خلال انفصالهم المادي عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك؛ فإنَّ طول الحدود بين الدولتين في أي مشروع ستكون تكلفته كبيرة، ولا تشكل قيام دولة فلسطينية مستقلة استراتيجية معقولة للفلسطينيين؛ لأنَّ احتمال الحصول على دولة سيكون ذا تكلفة لهم، وتكون فائدتهم منها منخفضة جدًا، ولا سيَّما بالنسبة إلى مَنْ يتطلع إلى مزايا دولة ثنائية القومية، باستثناء أولئك الذين يعتبرون أنَّ الاستقلال والسيادة يفوقان كل المزايا(١٨).

وقد ينظر البعض إلى حل الدولة الواحدة على أنَّه حل وسطي توفيقي، بل وفيه ظلم للفلسطينيين؛ كونه من حيث النتيجة يساوي بين الفلسطينيين أصحاب الأرض، والإسرائيليين الذين احتلوها؛ أي: بين الضحية الجلاد، وربما يراه آخرون خطابًا متطرفًا؛ كونه يرفض ما يُجمع عليه العالم، ألا وهو حل الدولتين، ويتمسك بحق عودة جميع اللاجئين، فهو ليس خطابًا توفيقيًا ما دام أنَّه يقوم على مبدأ استعادة الحقوق كاملة، كما أنَّه ليس متطرفًا؛ لأنَّه ينطلق من قراءة الواقع، ويسعى لتغييره بالوسائل المتاحة، ويمكن القول: إنَّ خيار الدولة الواحدة الديمقراطية هو الأكثر راديكالية، بالمقارنة مع الخيارات المطروحة على الساحة الفلسطينية، فإنَّ دعاة خيار الدولة الواحدة الديمقراطية أفراد أو هيئات، ربما يكونون اليوم وحيدين، الذين يمكن وصفهم بالراديكاليين الذين يهدفون للتغيير الجذري للواقع السياسي(١٩).

في حين يرى "إيلان بابيه[1]" أنَّ الوصول إلى الدولة الواحدة الآن مجرد "يوتوبيا[2]"، لكنه ينظر إليه على أنَّه حل عادل، وهو الحل الممكن؛ نظرًا لوجود مجموعة من المستوطنات الإسرائيلية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم استعداد أي حكومة إسرائيلية لسحب المستوطنين، وتزايد التركيبة السكانية من الفلسطينيين داخل إسرائيل، ويعتقد أنَّ أكثر المدافعين عن هذا الحل يميل إلى تفضيل دولة فلسطينية ديمقراطية "عَلمانية" لجميع مواطنيها.

وذكر "بابيه" بالتحديد بأنَّه لم يحن الوقت بعد للخوض في تفاصيل طبيعية الهيكل السياسي الذي من شأنه أنْ يحل محل الحل القائم على دولتين نموذجين من الدولة العَلمانية والدولة ثنائية القومية، التي من شأنها أنْ تتنافس في المناقشات النظرية، ومن المؤكد أنَّ أحد السبل للمضي قدمًا هو مواصلة استقراء مفهوم الدولة الواحدة باعتبارها الحل المعقول الوحيد الذي يمكن أنْ يَحُولَ دون الحرب الأهلية في إسرائيل، ومنح حقوق متساوية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وتوفير حلول منصفة لحق العودة، ووضع مدينة القدس، والعديد من القضايا(٢٠).

إن جانبًا من الزخم الدافع نحو حل الدولة الواحدة، وهو سياسي، يتمثل في الفشل المطبق لعملية أوسلو التي قامت إلى حد ما على حل الدولتين، وبما أنَّ اتفاقية أوسلو فشلت؛ فإنَّ الفشل قد أصاب حل الدولتين أيضًا.

لقد جعلت إسرائيل وسياستها التوسيعية حل الدولتين مستحيلًا من الوجهة العملية، وتفيد أقوى الحجج التي يسوقها أنصار عملية أوسلو وحل الدولتين بأنَّ تلك العملية، تمثل ما كان ممكنًا تحقيقه في ظل موازين القوى المختلفة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكان حلًا براغماتيًا، بل الحل الوحيد والمعقول، لكن أنصار الدولة الواحدة يذهبون إلى القول أنَّه ما دام واضحًا أنَّ حل الحد الأدنى هذا ليس قابلًا للتحقيق، فلا بُدَّ من طرح حل آخر على الطاولة يتمثل بحل الدولة الواحدة[٢١].

وعلى الرغم من عدم احتمال أنَّ توافق أي جماعة يهودية على حل الدولة ثنائية القومية على المدى القريب، نظرًا لأنَّه يرقى إلى حد الخسارة الكبيرة للقوة، بمعنى نهاية السيادة اليهودية على الأرض والموارد، ونظرًا إلى أنَّ قيام دولة ثنائية القومية وديمقراطية لا يمكن أنْ يتم إلا باتفاق الطرفين، فإنَّ المعارضة اليهودية الكاسحة ستجعل هذا القرار غير محتمل التحقيق[٢٢].

إنَّ فكرة حل الدولة الواحدة بدأت تبرز بالفعل، لكنها تبقى إلى الآن مجرد فكرة مشوهة أو خيالية التصور؛ فالدولة الواحدة التي ستنشأ لن تقوم على أساس قوميتين تتشاطران الأرض نفسها، على أساس تعاوني متساوٍ، لكنها ستكون بدلًا من ذلك دولة ينعم فيها البعض بالحريات والامتيازات الديمقراطية مع استمرارهم في القلق بشأن أمنهم، في حين يحرم الآخرون من الحرية والأمن على حدٍ سواء، وبكلمات أخرى، إذا قامت دولة واحدة في المستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين سويًا فإنَّها لن تقوم على التعايش المتساوي بل على علاقات تَتَّسم بالسيطرة من جهة والمقاومة من جهة أخرى.

ومع تراجع مكانة حل الدولتين على أكثر من صعيد، يبدو أنَّ كِلا الطرفين ينظران بصورة مختلفة إلى فكرة الدولة الواحدة، لكن هذا الحل لطالما كان مثار مشكلات لكِلا الجانبين؛ فبالنسبة لإسرائيل فإنَّ استيعابها لأكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني من الضفة الغربية، يعني إما التخلي عن الديمقراطية أو قبول نهاية إسرائيل،

وأما بالنسبة للفلسطينيين، فهم غير مستعدين للعيش في ظل احتلال عسكري، فهم يرون حل الدولتين هو الأفضل، ولكن بدأت فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية تحظى بمزيد من الاهتمام، وكثيرًا ما كان الاهتمام بمثل هذه الدولة هامشيًا بفعل أثر الحركات القومية الإسرائيلية والفلسطينية الرافضة لمثل ذلك الطرح، ففي الأعوام الأخيرة تلقف العديد من المفكرين الفلسطينيين هذه الفكرة، لكن التوجه الإسرائيلي العام لا يزال يعتبرها بمنزلة الخطر الذي قد يستهدف جوهر المشروع الصهيوني.

السيناريو الثاني: حل الدولتين

بعد أنْ تخلت بريطانيا عن انتدابها على فلسطين، رفعت الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أقرَّت وبدعم من الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧م مبدأ حل الدولتين، الذي يدعو إلى قيام دولة عربية ودولة يهودية، على أرض فلسطين، وتكرَّس من خلال قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١) "قرار التقسيم"، وبموجبه قامت إسرائيل.

استغلت الحركة الصهيونية صدور القرار، وأعلنت قيام "دولة إسرائيل"، ثم قبلت الأمم المتحدة بهذا الإعلان، ووافقت على انضمام "إسرائيل" إلى الجمعية العامة بصفة "عضو دائم"، ومن جهة ثانية، لم يتقبل الفلسطينيون الواقع الجديد، ورفضوا التعامل مع مقتضيات "قرار التقسيم"، ثم أعلنت حكومة عموم فلسطين، بأنَّ فلسطين بحدود الانتداب "دولة مستقلة"، ولكن لم تعترف الأمم المتحدة بالحكومة الفلسطينية، ولا بإعلانها، ثم قامت الأردن بضم الضفة الغربية إليها، بينما وضعت مصر قطاع غزة تحت إدارتها المدنية، وفي خطوة تُعدُّ استجابة فلسطينية لمبدأ حل الدولتين، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨م "استقلال فلسطين" على أساس القرار (١٨١)، ومع ذلك لم يتمكن الفلسطينيون من ممارسة استقلالهم على أرضهم[٢٣].

ينظر لخيار حل الدولتين كصيغة حل للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهو يشكل البنية الأساسية لأي تسوية سياسية ممكنة، ويقدِّم حل الدولتين الاحتمال الواقعي المتوفر لتحقيق السّلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث تعتبر رؤية حل الدولتين

أنَّها يمكن أنْ تمثل فرصة تاريخية للقضاء على واحدة من المظالم التي تغذي "التطرف" في المنطقة العربية[٢٤].

يقوم خيار حل الدولتين على أساس دولتين في فلسطين التاريخية تعيشان جنبًا إلى جنب، وقد تمَّ إقراره في مجلس الأمن بما يعرف بقرار (٢٤٢) بعد حرب ١٩٦٧م وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على باقي أراضي فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)[٢٥]، كما نادت به حركة فتح والمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤م، كحل وبرنامج سياسي مرحلي، وعارضته بشدة الفصائل الفلسطينية وقتها[٢٦].

وأعادت طرحه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق "جورج بوش الابن" الذي جدد إطلاق مبدأ "حل الدولتين" في ١٠ تشرين الأول/ نوفمبر عام ٢٠٠١م، وإعلان رؤيته الداعية إلى قيام دولة فلسطينية. وبالرغم من أنَّه حدد نحو ثلاث مرات، موعدًا لقيام الدولة الفلسطينية، إلّا أنَّه فشل في تحقيق وعدِه الذي قطعه للفلسطينيين، وجدد الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما"، وعد سلفه، بوش، في تبني "حل الدولتين" ودعم قيام دولة فلسطين إلى جانب "إسرائيل"، وحدد نهاية عام ٢٠١٢م، وهو تاريخ انتهاء ولايته الأولى، موعدًا لقيام الدولة الفلسطينية، ثم أعاد مراجعة الموعد وقدَّمه لغاية نهاية عام ٢٠١١م، ومع اختلاف الأسلوب، سار أوباما وفق سياسة سلفه، لجهة ازدواجية المعايير، حيث اقتصر وعد إدارته للفلسطينيين فقط بـ "مواصلة السعي"، وعدم نية إدارته "ممارسة الضغط" على أي من الأطراف؛ يقصد بذلك إسرائيل، كما لم تُبدِ إدارته أي التزام بترقية المؤسسات الفلسطينية بما يتناسب مع قيام دولة فلسطينية من المفترض أنْ يجري الإعلان عنها[٢٧].

وقد أعلن الرئيس محمود عباس في خطابه في الأمم المتحدة، عندما قدَّم طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١م، حيث قال: "يشرفني باسم الشعب الفلسطيني أنَّ أقدِّم هذا الطلب من دولة فلسطين لانضمامها إلى الأمم المتحدة، يقدَّم طلب الانضمام هذا على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني، ويستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٧م، وإعلان استقلال دولة

فلسطين في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨م، واعتراف الجمعية العامة بهذا الإعلان في القرار (٤٣/ ١٧٧) الصادر في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٨م، وفي هذا الإطار تعلن دولة فلسطين التزامها العمل من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يعتمد على رؤية دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان، التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والأسرة الدولية، وكل القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة"[٢٨].

وخلال مقابلة صحفية أجرتها صحيفة الأيام في رام الله مع الرئيس محمود عباس في ١٦ نيسان/ أبريل عام ٢٠١٢م، قال فيها: "إنَّ إسرائيل تجعل حل الدولتين غير ممكن من خلال الاستيطان، وهي تحاول بكل وسائلها أنْ تقضي عليه، ولكن بالنسبة لنا فإنَّ خيارنا الأول والأخير هو حل الدولتين، ونعتبر أنَّ الاستيطان غير شرعي وسيبقى غير شرعي، وبالنتيجة فإنَّه مهما فعلت إسرائيل سيبقى حل الدولتين قائمًا، وكما قلت فإنَّ استيطانها يجب أنْ ينتهي"[٢٩].

وقال "رامي الحمد الله" رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق: "إنَّ الاحتلال يعوق إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ويغلق نافذة حل الدولتين وهناك ضرورة لتواصل التحركات السياسية لتحقيق السّلام في المنطقة، بما يتيح المجال أمام المضي قدمًا في تعزيز عملية التنمية في فلسطين"، كما أكّد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدوره الكامل لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، ودعمه من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية[٣٠].

وقد وزّع "صائب عريقات" مسؤول ملف المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، الوثيقة التي أعدها من أجل الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١م؛ للاعتراف بالدولة الفلسطينية، جاء فيها: "إنَّ العالم أجمع يدرك اليوم أنَّ الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وبالتالي؛ فإنَّ الاعتراف بدولة فلسطين على هذه الحدود، وبعاصمتها القدس الشرقية، يؤدي إلى الحفاظ على خيار حل الدولتين، خاصة وأنَّ الحكومة الإسرائيلية

برئاسة بنيامين نتنياهو تستمر في سياسة الإملاءات وخلق الحقائق على هذه الأرض، والإجراءات أحادية الجانب؛ مما يسارع في تآكل خيار الدولتين، وأمام هذه السياسة الإسرائيلية؛ فإنَّ الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، بات يشكل حماية لخيار الدولتين"(٣١).

وفي هذا الصدد ذكر "فريدريك كلارك[3]" أنَّ الحل الأفضل لإسرائيل هو حل الدولتين، وإذا فشل ستجد إسرائيل نفسها في مشكلة، وقال: "إذا فشل حل الدولتين ستنشأ دولة واحدة، وعندها كل العالم سيسأل، وسيطرح موضوع أي حقوق إنسان يحصل عليه الفلسطينيون؟، وهل توجد تفرقة على أساس عنصري؟، وهل يوجد السكان اليهود أكثر من السكان الفلسطينيين؟"(٣٢).

بينما يرى "ناثان براون[4]" بأنَّ خيار حل الدولتين هو الأسهل سياسيًا، وستبقى إمكانية حل إقامة الدولتين الخيار الأكثر جاذبية، ولكن تحقيقه فائق الصعوبة، كما أنَّ إطار العمل الذي يستند إليه هذا الحل قد إنهار. وسوف يتطلب حل الدولتين ظهور قيادة فلسطينية موحدة وأكثر قابلية على الحياة، وإجراءات أمنية إسرائيلية أقل تدخلًا في الضفة الغربية، وتعود المشكلة إلى أنَّ رؤية حل الدولتين لم تقترن بأي عملية واقعية لإنجازها في مختلف المساعي الدبلوماسية في عملية السّلام، وهي لا تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، فحقيقة التغيرات على الأرض والتفتت المؤسساتي الفلسطيني أعاق قيام أي فرصة واقعية للتحرك نحو حل الدولتين، كما تشكِّل الوقائع الأمنية الإسرائيلية عقبة مادية أمام إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء، يمكنها العيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، وقد نبه النقاد بأنَّ صيغة الأرض مقابل السّلام كانت تذكر عندما كان من المستحيل ذكر عبارة الدولة الفلسطينية، وحان وقت الاعتراف في استحالة تحقيق صيغة الأرض مقابل السلام(٣٣).

أما بالنسبة لأولئك الذين يرون بأنَّ مبدأ حل الدولتين أمر صعب التحقيق، فتؤكد رؤية "جيورا أيلاند[5]" بأنَّ فشل حل الدولتين الذي طرحه كلنتون عام ٢٠٠٠م، وأعاد طرحه جورج بوش وتمسك به باراك أوباما، وعدم إمكانية الوصول إلى حل نهائي لتغير العوامل التي ساعدت على إبرام اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣م، فالظروف لم تعد مواتية للتسوية، فالقيادة الإسرائيلية اليمينية غير مستعدة للقبول بما كان مطروحًا في السابق، والقيادة الفلسطينية الحالية تفتقر إلى ما كان يتمتع به ياسر عرفات، ولا تستطيع السيطرة على الفصائل الفلسطينية المتشددة، كما أنَّ الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بنفس المركز الدولي كقوة عظمى على النحو الذي كان عام ٢٠٠٠م(٣٤).

في حين يعتقد "غدعون ليفي[6]" أنَّ حل الدولتين غير قابل للتنفيذ، وقد بيَّن ذلك في قوله: "أنَّ كلَّ مَنْ يتحدث عن حل الدولتين إنَّما يريد المماطلة والاستمرار في تبذير الوقت، ولا نية لإخلاء مستوطنات، فإسرائيل لا تبني من أجل أنْ تخلي، ربما سيتم التوصل إلى تسوية ما بوجود كل الكتل الاستيطانية والجدار، لكن لن تكون دولة فلسطينية قابلة للحياة، وإنَّما كيان كالذي نصَّت عليه اتفاقية أوسلو مع إضافات قليلة يستحيل أنْ ينجم عن ذلك حل، وأعتقد أنَّ النضال يجب أنْ يدور حول حقوق المواطن الفلسطيني"(٣٥).

ويصل "أيلاند" إلى نتيجة مفادها استحالة التوصل إلى تسوية، ليس فقط لأنَّ أي محاولة محكوم عليها بالفشل، ولكن أيضًا؛ لأنَّ تكلفة الفشل من المرجح أنْ تكون مرتفعة، ويدلل على هذه النتيجة بالأسباب الآتية:

- بالنسبة للإقليم، فإنَّ الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط صغيرة جدًا بالنسبة لدولتين قابلتين للحياة.
- بالنسبة للمستوطنات، فإنَّ أي اتفاق إسرائيلي– فلسطيني يقضي بإخلاء عدد يصل إلى مائة ألف إسرائيلي من ديارهم، وتتجاوز هذه المهمة القدرة السياسية لأي حكومة إسرائيلية، وتجدر الإشارة إلى أنَّه من بين المستوطنات التي سيتعين تفكيكها هي: عوفرا، وبيت إيل، وشيلو، وكريات أربع، وهي مستوطنات لها أهمية دينية وتاريخية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنَّ التكلفة المباشرة لهذا الإجلاء

ستكون أكثر من ثلاثين مليار دولار، وهي تكلفة باهظة لا يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي.

- بالنسبة للأمن، فإنَّ الانسحاب من (٩٧%) من الضفة الغربية سيخلق وضعًا أكثر خطورة لن تكون فيه إسرائيل قادرة على الدفاع عن حدودها، ولم يعد من المقبول في إسرائيل تقديم تنازلات مؤلمة وتقبل المخاطر الأمنية.
- لعدم وجود شريك فلسطيني موثوق به وقوي، فإنَّه من المرجح أنْ يؤدي الاتفاق الذي تتخلى فيه إسرائيل عن الأراضي الحيوية إلى سقوط الضفة الغربية تحت سيطرة حركة حماس كما حدث في غزة، وأصبح المزيد من الإسرائيليين يعتقدون أنَّ الانسحاب من الضفة الغربية – سواءً بعد اتفاق مع السلطة الوطنية الفلسطينية أو من طرف واحد – سيفتح الباب أمام سيطرة حماس، ودرجة الاستعداد للمخاطرة في هذا الصدد أقل بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠م.
- بخصوص مدينة القدس، فحتّى لو كان من الممكن الموافقة على تقسيم المدينة المقدسة بأنْ تصبح الأحياء العربية جزءًا من الدولة الفلسطينية، فإنَّ إسرائيل لن تتخلى عن السيادة الكاملة على جبل الهيكل (المسجد الأقصى)، ولن يقبل الفلسطينيون ذلك.
- أما قضية اللاجئين، فلن يتخلى الفلسطينيون عن حقهم في العودة إلى ديارهم، حتّى لو قدَّموا تنازلات متعلقة بعدد الأشخاص الذين سيمارسون هذا الحق، ولا يمكن لإسرائيل أنْ تعترف بهذا الحق[٣٦].

ومما سبق؛ وفيما يخص حلّ الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، يرى العديد من الباحثين بأنَّه حلٌ غير واقعي، وغير منطقي؛ لأنَّ هذا الحل لا يمكن له أنْ يعالج قضيتين أساسيتين، وهما: قضية اللاجئين وقضية فلسطينيي الداخل؛ أي: أنَّه لا يضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم وديارهم، كما أنَّ حل الدولتين لا يضمن الحقوق الجماعية لفلسطينيي الداخل الذين يواجهون التمييز العنصري، ويعاملون على أنَّهم مواطنون من الدرجة الثانية.

كما أنَّ الإشكالية العميقة التي يواجهها حل الدولتين الذي تحدَّث عن السّلام والأمن والحل النهائي يجب أنْ ينبع وفق مرجعيات واضحة أساسها قرارات الشرعية الدولية، وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م.

وحتّى في حال نجاح حل الدولتين من إقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧م، في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، فلن تشكل تسوية تاريخية عادلة للشعب الفلسطيني تلبي حقوقه المشروعة، هذا بالإضافة إلى محدودية سعة حل الدولتين، في استيعاب المشكلات الجوهرية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني الذي يحل مشكلات ثلث الشعب الفلسطيني، وخمس الأرض الفلسطينية.

ولكن يبدو للباحث أنَّ خيار حل الدولتين هو الخيار الأكثر جاذبية، وإذا كان تبني هذا الحل هو الأسهل سياسيًا، فإنَّ تحقيقه سوف يكون فائق الصعوبة، إذ يتطلب بعض التغاضي عن الملفات الشائكة؛ كملف الحدود والمستوطنات الإسرائيلية واللاجئين والقدس، كما أنَّ حل الدولتين يتطلب وجود دولة فلسطينية ذات سيادة تؤمن بالتعايش السلمي مع إسرائيل، ويبقى هذا الحل محل إجماع واسع على المستويين الإقليمي والدولي، باعتباره وسيلة ضرورية لتسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وهذا يعتمد على قدرة الدولة الفلسطينية وقابليتها للبقاء والاستمرار، لكن خيار حل الدولة الواحدة هو الخيار القادر على احتواء معظم المشكلات والأزمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من قضايا اللاجئين والاستيطان والقدس إلى الأزمات الدينية والسياسية، إلّا أنَّ إسرائيل لن تقبل بهذا الخيار.

إنَّ اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعدم مواتية الظروف والمعطيات العربية والدولية، للمطالب والحقوق الفلسطينية، وضعف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وانقسامها، وفي ظل عدم اتفاق الفلسطينيين على رؤية واستراتيجية موحدة للصراع مع إسرائيل، والخيارات المتاحة والممكنة للتعامل معه، يُبقي قدرة التعامل مع الخيارات البديلة لحل الدولتين خاضع لهذا الواقع، وهذا بدوره يجعل المطالب والحقوق الفلسطينية تحت سقف الشروط والمطالب الإسرائيلية[٣٧].

فالاستراتيجية الإسرائيلية قائمة على أساس إدارة الصراع وليس على حل الصراع، وهي تسعى إلى إضعاف الطرف الفلسطيني بكل الطرق والسبل، إلى أنْ يقبل بالخيار الوحيد المتاح إسرائيليًا، وهو الضغط على الفلسطينيين للقبول بـ "صفقة القرن"، وهو ما يُفسر إطالة عملية التفاوض لتغيير الوقائع المادية للأراضي الفلسطينية، من استمرار مصادرة الأراضي، وتسارع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس.

الخلاصة:

يتضح من العرض السابق أنَّ حل الدولة ثنائية القومية، كبديل لرفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧م وإقامة الدولة الفلسطينية من جهة، وكبديل آخر لـ "الأبارتهايد[7]" الذي تكرسه إسرائيل، سيحدث تغييرًا ديمغرافيًا لصالح الفلسطينيين، وهو ما لا يمكن القبول به من جانب إسرائيل.

ويرى الباحث أنَّ تحقيق خيار الدولة ثنائية القومية يحتاج الى موافقة الفلسطينيين والإسرائيليين، فبالنسبة للإسرائيليين لديهم دولة قوية وقائمة على الأرض، بينما الفلسطينيون فما يزالوا تحت الاحتلال، ولم يحصلوا بعد على حق تقرير مصيرهم، وعلى أي حال، فإنَّ خيار الدولة الواحدة "ثنائية القومية" سيواجه معارضة من أغلبية الإسرائيليين، والفلسطينيين، فمن الصعوبة تصور أنْ يعيشوا في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين منعدمة، ولا رغبة لديهما بمشاركة المصير الواحد، وقد تثبت النزاعات الانفصالية عند الطرفين قوتها عند حصول أي أزمة سياسية؛ مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأنَّ الحل يكمن في حل الدولتين.

كما ويخلص الباحث في هذه الدراسة؛ بأنَّ حركة فتح التي تقود النظام السياسي الفلسطيني تبنت فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عام ١٩٦٨م، وذلك على كامل الأرض الفلسطينية، والتي لم تلقَ تأييدًا من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد تبنت الحركة بعدها البرنامج السياسي المرحلي عام ١٩٧٤م الذي يقرُّ بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريرها أو تنسحب إسرائيل منها، أما برنامج الحركة بعد التسوية السياسية هو إقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن نطاق حل الدولتين، وضمن ما تمَّ التوقيع عليه في اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي، وضمن مبادرة السّلام العربية في عام ٢٠٠٢م، أما الرؤية الاستراتيجية الثابتة للفلسطينيين فهي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، القادرة على احتواء وتمثيل كل أطياف ومعتقدات الشعب الفلسطيني، مسلمين، ومسيحيين، ويهود.

وهنا؛ تستشرف الدراسة سيناريو السير باتجاه عملية تسوية سياسية جديدة، من خلال عقد مؤتمر دولي للسّلام يكون أطرافه مرجعية لعملية التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار زمني محدد ضمن سيناريو "حل الدولتين"

المراجع:

(١) محمد عودة؛ عاطف أبوسيف: **أزمات المشهد السياسي الفلسطيني مساهمة في البحث عن مخرج**، أوراق سياسية (١)، معهد السياسات العامة، مطبعة الأيام، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٩، ص٢٧.

(2) Hani Faris: **the Failure of the Two State Solution the Prospects of One State in the Israel– Palestine Conflict**, I.B. Tauris & Co. Ltd, New York, USA, ٢٠١٣, P5.

(٣) ليلى فرسخ: **بدائل التقسيم في فلسطين: التحديات السياسية وأطر العمل**، معهد دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، بيرزيت– فلسطين، ٢٠١٥، ص٣.

(٤) مصطفى الحسيني: **غروب حل الدولتين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٥) يوسف الأستاذ: **الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنسيت ١٩٦٧-٢٠٠٩**، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٠، ص١٢٣.

(٦) مجدي حماد: **السّلام الإسرائيلي استراتيجية التسوية**، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص١٦٣.

(٧) هاني المصري: **القضية الفلسطينية قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية**، المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، المؤتمر السنوي الرابع، ٢٠١٤، ص٢٨.

(٨) جورج جقمان: **ندوة المنعطف الفلسطيني الراهن بعد إخلاء قطاع غزة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٦٤)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧.

(٩) أورن يفتاحئيل: **الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل- فلسطين**، (ترجمة سلافة حجاوي)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله - فلسطين، ٢٠١٢، ص٣٧٧.

(١٠) يوسف الأستاذ: **الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل ودورها في الكنسيت ١٩٦٧-٢٠٠٩**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٢٢.

(١١) رائف زريق: **حل الدولة الواحدة من الصراع حتّى الموت إلى جدلية السيد العبد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٦)، رام الله- فلسطين، ٢٠١١، ص١٢٩.

(١٢) عاطف أبو سيف؛ مهند مصطفى: **مشهد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف**، في: **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٠**، (تحرير هندية غانم)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله - فلسطين،٢٠١١، ص٥٨.

(١٣) كمال الخالدي: **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٣٧)، رام الله - فلسطين، ١٩٩٩، ص١٠-١٢.

(١٤) جميل هلال: **فلسطين إلى أين حل الدولة أم الدولتين**، (ترجمة أحمد البشاري)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٩٤.

(١٥) **حديث صحفي للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى يصف فيه الحديث عن جهود إقامة دولة فلسطينية مجرد وهم وسراب**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٦)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٠٣.

(١٦) **بعد قيام إسرائيل بقتل حل الدولتين حل الدولة الواحدة يحظى بزخم جديد بسبب التطورات الأخيرة**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: الإمارات اليوم، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١/١٧، على الرابط:

https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2018-01-17

(١٧) جميل هلال: **فلسطين إلى أين حل الدولة أم الدولتين**، (مرجع سبق ذكره)، ص٤٩:٥٠.

(١٨) كمال الخالدي: **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٦-١٩.

(١٩) مجدي حماد: **السّلام الإسرائيلي استراتيجية التسوية**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٦٣-١٦٥.

[1] **إيلان بابيه**: هو مؤرخ إسرائيلي ينتمي إلى تيار المؤرخين الجدد الذين قاموا بإعادة كتابة التاريخ الإسرائيلي وتاريخ الصهيونية. درس بجامعة حيفا وهو يدرس حاليا بجامعة إكسيتر. يعتبر إيلان بابيه من أبرز دعاة حل الدولة الواحدة، كما أنَّه من مؤيدي مقاطعة المؤسسات التعليمية الإسرائيلية.

[2] **اليوتوبيا**: يتلخص معنى اليوتوبيا في أنَّها أفكار متعالية تتجاوز نطاق الوجود المادي للمكان، وتحتوي على رغبات العصر غير المحققة، ويكون لها تأثير تحولي على النظام الاجتماعي القائم، وهي ناتجة في المجتمع الإسرائيلي نتيجة عن عقدة الخوف.

(٢٠) إيلان بابيه: **الصهيونية والحل القائم على دولتين: فلسطين إلى أين حل الدولة الواحدة أم حل الدولتين**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٧٨:٧٩.

(٢١) رائف زريق: **حل الدولة الواحدة من الصراع حتّى الموت إلى جدلية السيد العبد**، (مرجع سبق ذكره)، ص١٢٩-١٣١.

(٢٢) أورن يفتاحئيل: **الإثنوقراطية سياسات الأرض والهوية في إسرائيل- فلسطين**، (مرجع سبق ذكره)، ص٣٧٧:٣٧٨.

(٢٣) معين مناع: **مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: فلسطين اليوم، تاريخ النشر: ٢٠٠٩/١١/١٦، على الرابط:

https://paltoday.ps/ar/post/63282

(24) Alan Berger: **Israel and Palestine Tow States for peoples If Not Now, when?**, Boston Study Group on Middle East Peace, Boston, USA, 2010, P5.

(٢٥) **ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء التنسيقي السادي للإتلاف الفلسطيني لحق العودة**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل"، بيت لحم - فلسطين، ٢٠٠٥، ص٣.

(٢٦) ذياب مخادمة: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان - الأردن، الطبعة الخامسة، ١٩٩٩، ص٣٤١.

(٢٧) معين مناع: **مستقبل الدولة الفلسطينية في ظل حل الدولتين**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: فلسطين اليوم، (مرجع سبق ذكره).

(٢٨) **نص طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١م**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (٣٠-٣١)، غزة- فلسطين، ٢٠١١، ص٢٧٣.

(٢٩) **تصريح صحافي للرئيس محمود عباس يقول فيه أنَّ حل الدولتين خيار السلطة الفلسطينية الأول والأخير وأنَّ حل السلطة غير وارد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٩١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٠١.

(٣٠) **الاحتلال يعيق تحقيق النمو الاقتصادي ويغلق نافذة حل الدولتين**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: وكالة معًا الإخبارية، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٦/٢٧، على الرابط:
http://www.maannews.net/Content.aspx

(٣١) **نص وثيقة صائب عريقات للاعتراف بالدولة الفلسطينية بالأمم المتحدة**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (٣٠-٣١)، غزة - فلسطين، ٢٠١١، ص٢٥٨.

[3] **فريدريك ويليام دى كلارك**: هو سياسي ومحامي جنوب أفريقي. وهو آخر رئيس أبيض لجنوب أفريقيا. امتدت ولايته من عام ١٩٨٩م إلى عام ١٩٩٤م، حاصل على جائزة نوبل للسّلام، وقد قام فريديرك كلارك بعدة تعديلات أدت إلى إنهاء **الأبارتهايد** عام ١٩٩١م، كما قاد حوارات عدة مع المجلس الإفريقي القومي بقيادة **نيلسون مانديلا** أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق في تاريخ البلاد.

(٣٢) دانا سوبرغ: **دي كلارك إذا فشل حل الدولتين ستجد إسرائيل نفسها في مشكلة**، صحيفة الحياة اللندنية، العدد (٧١٨٦)، ٢٠١٥، ص١٠.

[4] **ناثان براون**: كبير الباحثين في مؤسسة كارنيغي للسّلام، وأستاذ علوم سياسية وشؤون دولية ومدير برامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن.

(٣٣) ناثان براون: **زوال حل الدولتين**، معلومات نشرت على الموقع الإلكتروني: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٠٠٨/٥/٩، على الرابط:
https://carnegie-mec.org/2008/05/09/ar-pub-23504

[5] **جيورا أيلاند**: هو رئيس سابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل كأحد كبار الباحثين في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب. وهو يعتبر الأب الروحي لِمَا أطلق عليها **"صفقة القرن"**، والتي تتضمن تسوية إقليمية وتوسيع قطاع غزة نحو سيناء.

(٣٤) عامر عبد المنعم: **الخاسرون والرابحون في صفقة القرن**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، ٢٠١٨، ص٥.

6 **غدعون ليفي**: صحفي إسرائيلي مدافع عن حقوق الفلسطينيين ومؤيد إلى حل الدولة الواحدة.

(٣٥) بلال ضاهر: **مقابلة خاصة مع الصحافي الإسرائيلي غدعون ليفي: حل الدولتين غير قابل للتنفيذ وقد فاتنا القطار**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (٥٥)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله- فلسطين، ٢٠١٤، ص٨٨.

(٣٦) عامر عبد المنعم: **الخاسرون والرابحون في صفقة القرن**، (مرجع سبق ذكره)، ص٥:٦.

(٣٧) وسام الفقعاوي: **التسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية ومستقبل حل الدولتين**، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠١٥، ص٢٠٨.

7 **الأبارتهايد:** هو نظام الفصل العنصري الذي حَكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا من عام ١٩٤٨م، وحتى تم إلغاء النظام بين الأعوام ١٩٩٠م- ١٩٩٣م، وأعقب ذلك انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٤م، وقد هدف نظام الأبارتهايد إلى خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية ذات الأصول الأوروبية.